الاسرى الأطفال

على الرغم من ان الاتفاقيات الدوليه لحقوق الانسان وتحديدا اتفاقيه حقوق الطفل شددت على ضرورة توفير الحمايه للاطفال ولحياتهم ولفرقهم في النمو والتطور والتعلم، إلا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي جعلت من قتل الأطفال الفلسطينين واعتقالهم الملاذ الأول.

من جهةٍ ضربت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عرض الحائط حقوق الطفل المحرومون من حريتهم وتعاملت معهم بانهم مخربون.

إذ بلغ عدد الفلسطينيون الذين تعرضو للاعتقال منذ عام ١٩٦٧ لغايه عام ٢٠٢٢ نحو مليون فلسطيني سجلت منهم نحو خمسون الف حاله اعتقال لأطفال

ومنذ مطلع عام ٢٠٢٣ شهد تصاعدا في عمليات الاعتقال بصوره غير مسبوقه تحديدا بعد السابع من اكتوبر حيث وثقت اكثر من ٨٨٠ حالة اعتقال بين أطفال فلسطين حسب ما افادت وزارة شؤن الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني.

إذ ان هؤلاء الأطفال يتعرضون لما يتعرض له الكبار من قسوة بالتعذيب والمحاكمات الجائرة وسوء المعامله الانسانيه التي تنتهك حقوقهم الاساسيه وتهدد مستقبلهم بالضياع بما يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل وانا أتحدث إليكم اليوم وانا ام لاحد هؤلاء الأطفال الطفل شادي فراح الذي اعتقل عام ٢٠٠١٥ وكان يبلغ من العمر ١٢ عام وتعرض حينها للمحاكمه والسجن ٣ سنوات وكغيره من الاطفال عاني ظروف اعتقال سيئه ومحاكمه غير عادله.

حيث تترك سنوات الاعتقال اثرا نفسيا للمدى البعيد على الاطفال واندماجهم بالمجتمع.

واليوم وفي ظل العدوان الاسرائيلي وحرب الاباده على غزه وكل مناطق فلسطين ازدادت حالات الاعتقال للاطفال وتضاعفت معاناة الاطفال الأسرى وأهاليهم حيث ما يقوم به الاحتلال في قطاع غزه بالتحديد. من اعتقال الآباء امام اطفالهم وبرفقتهم والتنكيل بهم وتعريتهم في ظل الظروف الجويه الصعبه والقاسية وكنا قد شاهدنا العديد من حالات الاعتقال على شاشات الفضائيات ومحطات التلفزة ويتم نقل هؤلاء المعتقلين في شاحنات إلى الداخل المحتل ومراكز الاعتقال ويبقى مصيرهم مجهول في ظل عدم السماح للصليب الأحمر

للاطلاع على حالات الاعتقال وزياره الأسرى ومراكز التوقيف والاعتقال وانقطاع التواصل مع المحامين والاهل والمنظمات الانسانيه والحقوقية الدوليه والمحليه

نشير إلا ان هناك العديد من الامهات اللواتي تم اعتقالهم اثناء الحرب على غزه مما اضطرّهم لترك اطفالهن للمصير المجهول في حرب هي الاقصى والأشد ودون معرفه لمصير الامهات ولا الاطفال الذين تركو بين نيران الحرب والجوع والمرض والقتل.

بالتزامن مع حرب الاباده على غزه تتعرض مدن الضفه الغربيه والقدس إلى ازدياد في عمليات الاعتقال والتنكيل بالأطفال سواء على حواجز مدينة القدس خاصه للطلاب المتوجهين لمدارسهم حيث يتم تفتيشهم بطرق مذله ومهينه وتفتيش اجهزتهم الخلويه والعديد منهم يعتقل على منشور شاركه عبر مواقع التواصل الاجتماعي وقد شهدت المناطق الفلسطينيه المئات من حالات الاعتقال الإداري للاطفال دون توجيه تهمه عدا عن الظروف التي يمر بها الاطفال اثناء الاعتقال من ضرب وتنكيل تصل لحد كسر الأيدي والأرجل وعدم معرفه الاهل عن مكان الاعتقال ومنعهم من الزياره ولقاء محامي وعرضهم على محاكمات دون حضور الاهل والمحامين بحجة قانون الطوارىء وحرمانهم من حقوقهم إذ يعاني الاطفال من الإهمال الطبي وانعدام الرعايه الصحيه وعدم توفر مرشدين نفسيين والعزل والإساءة اللفظيه والجسدية وتفشي الأمراض الجلديه والتنفسية بسبب نقص الاغطيه والملابس الشتويه وانعدام التدفئه وتقليص الوجبات الغذائيه إذا تتتعمد سلطات الاحتلال ومصالح السجون من الانتقام من الأسرى على اثر احداث ٧ اكتوبر.

وكل ما تقوم به سلطات الاحتلال يعد انتهاكا لحقوق الأطفال الاسرى ويخالف القانون الدولي وخصوصا اتفاقيه الطفل ماده (١٦) التي تنص لا يجوز ان يجري اي تعرض تعسفي او غير قانوني للطفل في حياته الخاصه او أسرته او منزله او مراسلاته ولا مساس غير قانوني بشرفه او سمعته ولا يراعي الاحتلال حداثة سن الاطفال اثناء تقديمهم للمحاكمه ولا تشكل لهم محاكم خاصه.

*حرمان مطلق في هذه الحرب

تحرم سلطات الاحتلال الاسرائيلي الاطفال الاسرى من ابسط حقوقهم التي تمنحها لهم المواثيق الدوليه وتشمل في عدم الاعتقال العشوائي كما يحدث الان في هذه الحرب إذا تتعمد سلطات الاحتلال إلى الاعتقالات العشوائيه للأطفال ودون وجود تهم او ادله على ارتكاب مخالفه وغالبيه من تم اعتقالهم في الفتره الأخيرة حكمو احكام إداريه دون توجيه تهمه.

*أوامر عسكريه وتميز عنصري

تنتهج حكومة الاحتلال سياسة التميز العنصري ضد الأطفال الفلسطينين فهي تتعامل مع الاطفال الاسرائليين من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث وتتوفر ضمانات المحاكمه العادلة وفي ذات الوقت تعتبر الطفل الإسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز سن ١٨ في حين تتعامل مع الطفل الفلسطيني بأنه كل شخص لم يتجاوز سن ١٦.

وخلافا لالتزاماتها بتوفير ضمانات قضائيه مناسبه لاعتقال الاطفال ومحاكمتهم بموجب اتفاقيه حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني طبقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أوامر عسكريه عنصريه على الأطفال الفلسطينين الأسرى وتعاملت معهم من خلال محاكم عسكريه تفتقر لاحد الادنى من معايير المحاكمات العادلة خصوصا الأمر العسكري (١٣٢) الذي يسمح لسلطات الاحتلال ان تعتقل أطفال في سن ١٢ عام .

*بالنظر إلى الأحكام المفروضه على الاطفال الاسرى نجد ان هناك انتهاكا واضحا وصريحا للقانون حيث يوجد اطفال حكم عليهم بالمؤبد واطفال حكم عليهم احكاماً تصل إلى ١٥ عام ومنهم الطفل احمد مناصره

*واقل حكم من ٦الى ١٨ شهر بتهم إلقاء الحجاره وعادة ما تكون الأحكام مقرونه بغرامات ماليه تتراوح من ١٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ الف شيقل

*وتعبر إسرائيل الدوله الوحيده في العالم التي تحاكم الاطفال في المحاكم العسكريه وتتخذ إسرائيل من اعتقال الأسرى مورد دخل حيث تفرض الغرامات الماليه الجائره والباهضه على الأهالي.

فريهان فراح (ام شادي)

لجنة الاسرى / العلاقات الخارجية

التعبئة والتنظيم